الأنباء
الخميس 13 فبراير 2014

العوضي: رعاية رئيس الوزراء لمهرجان «الشعب الوطني» الثاني مباركة رسمية لتأصيل المواطنة الحقيقية

كامل العوضي يتسلم درعا تكريمية من مجلس إدارة جمعية الشعب التعاونية

أكد النائب كامل العوضي أن رعاية سمو رئيس الوزراء لمهرجان الشعب الوطني الثاني تأتي كمباركة رسمية لتأصيل المواطنة الحقيقية في نفوس أبناء الكويت، مشيدا بفكرة مثل هذه الكرنڤالات الوطنية وبالجهود التي يبذلها رئيس وأعضاء مجلس إدارة جمعية الشعب التعاونية في هذا الجانب.

جاء ذلك في تصريح صحافي له على هامش زيارة رئيس وأعضاء مجلس إدارة جمعية الشعب التعاونية إلى ديوان العوضي بمنطقة الدعية وتكريمه نظير جهوده الواضحة في خدمة المنطقة ومساعيه في إنجاح المهرجان الوطني التي تنظمه الجمعية اليوم.

من جانبه، أكد رئيس مجلس إدارة جمعية الشعب التعاونية عبدالله عبدالرضا أن الرعاية الكريمة لابن المنطقة البار سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك لمهرجان الشعب السنوي الثاني الذي يقام اليوم احتفاء بأعياد البلاد الوطنية تدل دلالة واضحة على اهتمام الدولة بدعم مختلف المبادرات الهادفة إلى تعزيز الولاء للوطن، مشيرا إلى أن مجلس الإدارة قام بالعديد من الزيارات بمشاركة أمين السر ياسر الحاي وأمين الصندوق عبدالله شمساه ورئيس اللجنة الإدارية خالد الجحيل نيابة عن بقية الأعضاء وذلك بهدف توجيه الدعوات لحضور المهرجان، حيث تمت زيارة ودعوة وزير المواصلات ووزير البلدية عيسى الكندري والنائبين الفاضلين كامل العوضي ود.يوسف الزلزلة ومحافظ حولي الفريق عبدالله الفارس، بالإضافة إلى العديد من الشخصيات الأخرى.

رئيس جمعية الشعب: رعاية رئيس الوزراء دلالة واضحة على اهتمام الدولة بدعم مختلف المبادرات الهادفة إلى تعزيز الولاء للوطن

واضاف ان الحضور الرسمي رسالة من القيادة السياسية على أهمية التفاعل المباشر مع احتفالات البلاد واجتماع أبناء المنطقة على حب الوطن، ومنح الحدث دعما معنويا يتمثل في الاحتفال المشترك في أجواء من البهجة والسرور، مثمنا الجهود الكبيرة التي يبذلها النائب كامل العوضي في دعم توجهات الجمعية التطويرية وتذليل كل العقبات، وخدمة المنطقة بالصورة اللائقة والمحببة إلى قلوب جميع أبنائها.

وبين عبد الرضا أن الوفد قام في ختام الزيارات بتكريم الوزير الكندري والنائبين العوضي ود.الزلزلة والمحافظ الفارس، متمنيا ان تكون أيام وليالي الكويت كلها بهجة وسرورا وفرحا، وأن تنال الأنشطة المقدمة والعروض المبهجة والأنشطة المختلفة رضا واستحسان وقبول جميع المشاركين في المهرجان السنوي الثاني الذي سيكون نواة حقيقة لمهرجانات مستقبلية.

عبدالصمد: ما خطة الحد من تزايد وتراكم الطلبات الإسكانية؟

عدنان عبدالصمد

قدم النائب عدنان عبدالصمد سؤالا إلى وزير الدولة لشؤون الإسكان ياسر أبل جاء نصه:

القضية الإسكانية من أهم القضايا التي باتت تؤرق المجتمع الكويتي وقد تصدرت أولويات الشعب الكويتي في الاستبيان الذي أجراه مجلس الأمة أخيرا، وهي تخص قطاع كبير من الشباب الذي يبحث عن سكن وقد يجدوا أنفسهم بين مطرقتين احداهما ارتفاع أسعار الاراضي المهيأة للسكن والاخرى المتعلق بارتفاع القيمة الايجارية للسكن الخاص بشكل ملحوظ خلال الفترة الاخيرة وهو ما يأكل جزءا كبيرا من الراتب الشهري للمواطن الكويتي، لذا يرجى افادتي بالآتي:

1ـ ما خطة المؤسسة العامة للرعاية السكنية للحد من تزايد وتراكم الطلبات الاسكانية والتي وصل عددها الى حوالي 109 الاف طلب في نهاية 2013؟

2ـ ما المعوقات التي تواجه المؤسسة وتحول دون تلبية كل طلبات المواطنين من السكن الخاص والعمل على ايجاد الحلول المناسبة لحل هذه المشكلة؟

3ـ ما عدد الطلبات المقدمة للمؤسسة موزعة على المحافظات والمناطق خلال الخمس سنوات المقبلة؟

4ـ هل يوجد لدى المؤسسة خطة لتوزيع الوحدات السكنية على المواطنين المتقدمين بطلباتها خلال الخمس سنوات المقبلة؟

5ـ ما أسباب تقاعس الحكومة في تنفيذ احكام مواد القوانين ارقام 47 لسنة 1993 وتعديلاته بشأن الرعاية السكنية والقانون 8 لسنة 2008؟

6ـ ما اجراءات الحكومة لمنع التجاوزات في العقار السكني بنسب البناء؟

7ـ هل التزمت الحكومة بتوفير اراض فضاء تكفي لاقامة عشر مدن اسكانية بما لا يقل عن 200 الف قسيمة خلال ثلاث سنوات طبقا لنص المادة 27 من القانون 50 لسنة 2010؟

8ـ هل تم التخطيط لانشاء طرق جديدة تربط المناطق السكنية الجديدة بعضها ببعض وبالمناطق الحضرية؟

9ـ لماذا لم تلتزم الحكومة بتوصيات المخطط الهيكلي منذ عام 2008 والخاص بتخصيص الاراضي السكنية وعدد الوحدات التي اوصى بها المخطط الهيكلي؟

10ـ ما الاجراءات التي اتخذتها الحكومة للحد من ارتفاع اسعار العقار السكني في المناطق الحضرية؟

طنا يعيد تقديم اقتراح الحقوق المدنية والاجتماعية لغير محددي الجنسية

محمد طنا يتوسط أعضاء لجنة المتابعة: شيخة محارب ونواف البدر ومحمد جميل الشمري عضو لجنة الكويتيين البدون

كشف النائب محمد طنا عن أنه أعاد تقديم مقترحه بشأن منح الحقوق المدنية والاجتماعية لغير محددي الجنسية، بعد أن حصل على توقيع أربعة نواب معه، لإعطائه صفة الاستعجال.

وقال طنا في مؤتمر صحافي عقده بمجلس الأمة أمس بحضور مجموعة الـ 29: انطلاقا من أهمية قضية البدون التي وضعتها على سلم أولوياتي ولقناعتي بأهمية منح اخواننا البدون الحقوق المدنية والاجتماعية، فتقدمت بهذا الاقتراح، ثم قمت بسحبه، بناء على طلب من مجموعة 29 والهيئة الوطنية لدعم قضية غير محددي الجنسية، وذلك لجمع التواقيع اللازمة لإعادة تقديمه بصفة الاستعجال.

وطالب طنا لجنة الشؤون التشريعية بسرعة إنجاز تقريرها بشأنه، بعد أن تم تقديمه بصفة الاستعجال، وإحالته الى اللجنة المعنية وهي لجنة غير محددي الجنسية، لتتمكن من إنجاز تقريرها هي الأخرى، وإحالته الى مجلس الأمة بأسرع وقت ممكن.

بطاقة مدنية صالحة لمدة 5 سنوات قابلة للتجديد لفئة البدون

وكشف طنا عن أن هذا القانون في حال إقراره بصيغته الحالية سيمنح غير محددي الجنسية بطاقة مدنية صالحة لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد، ويحق لحاملها بموجبها الحصول على العلاج المجاني والتعليم بجميع مراحله والحصول على شهادات الميلاد والوفاة وتحرير وتوثيق عقود الزواج والطلاق ورخص القيادة وجوازات السفر والحق في اختيار العمل في القطاعين العام والخاص، والحق في تملك العقارات وفقا للشروط المقررة لتملك غير الكويتي، والحق في الحصول على الضمان الاجتماعي، وحق تأسيس الشركات وتملك أسهمها وفقا للقواعد الخاصة بالأجانب.

وأشادت لجنة المتابعة المنبثقة من هيئة عديمي الجنسية بتبني عدد من نواب مجلس الأمة لمشروعها الخاص بالحقوق المدنية لعديمي الجنسية «الكويتيين البدون» وتقديمه لأمانة المجلس، مطالبة اللجان المختصة وبقية النواب باستعجال إقراره لضمان الحقوق الأساسية والضرورية لأبناء هذه الفئة.

وقالت اللجنة في بيان صحافي إن هذه الخطوة تأتي من باب التعاون بين مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسة التشريعية والتي ننتظر من نوابها الكثير.

وأضافت اللجنة أن النائب محمد طنا قدم أمس مشروعا بقانون حول الحقوق المدنية لعديمي الجنسية (البدون) بالتعاون مع لجنة المتابعة، وذلك بعد توقيعه من 5 نواب هم محمد طنا وسيد عدنان عبدالصمد وطلال السهلي وحمدان العازمي وعبدالله التميمي، ليأخذ صفة الاستعجال ويطرح على اللجنة المختصة ومن ثم يدرج على أعمال المجلس من أجل التصويت عليه من قبل النواب في الجلسات الأولى بعد نهاية الإجازة الحالية.

خلال حلقة نقاشية في ديوان البلهان

الوسمي: الاتفاقية الأمنية تتعارض مع الدستور وطبيعة المجتمع الكويتي

د. عبيد الوسمي متحدثا خلال الحلقة النقاشية

خالد الجفيل

قال عضو المجلس المبطل الاول د. عبيد الوسمي كنت أتمنى من كل مواطن كويتي أن يطلع على بنود الاتفاقية الأمنية الخليجية.

وأضاف الوسمي خلال حلقة نقاشية بديوان البلهان مساء امس الاول إذا كان هناك اتفاق فيجب أن يكون وفقا لما يسمى معايير الحد الأدنى، ولذلك لا يجوز الاتفاق في مسألة تتعلق بالحريات أو الحقوق الأساسية للأفراد، مشيرا الى أن التفاعل أكبر في الكويت بخصوص الاتفاقية بالرغم من الأجواء السياسية والقانونية السيئة الا انه لا يمكن مقارنة الحالة السياسية في الكويت بباقي دول مجلس التعاون، مع تقديرنا لهذه الأنظمة.

وزاد: وفي المادة الأولى من الاتفاقية نصت على تعاون الدول الأطراف وفقا لتشريعاتها الوطنية والالتزاماتها الدولية، فما هذه التشريعات التي تعطي الضمانة للأفراد؟، وهل التزمت دول المجلس بالالتزامات الدولية؟ وبالرغم من هامش الحرية المتاح لنا في الكويت وغير متاح لمواطني مجلس التعاون، إلا أن الكويت غير ملتزمة بالعديد من الاتفاقيات الدولية وعلى رأسها العهد المدني للحقوق المدنية والسياسية.

وقال: إذا اعلن الأمين العام لدول مجلس التعاون عن قيامه بايداع هذه الاتفاقية لدى الأمين العام في الامم المتحد طبقا لقواعد ميثاق الامم المتحدة، فإنني موافق على هذه الاتفاقية، وأنا متأكد من انه لن يتم هذا الإجراء لعلمهم أن الاتفاقية تخالف معظم الاتفاقيات الدولية الموقعة مع الأمم المتحدة.

إذا أردنا أن نبرم اتفاقية فيجب أن تتم ضمن معايير الحد الأدنى في الكويت أي طبقاً لضمانات القانون الكويتي

وأضاف: ونصت المادة الثانية من الاتفاقية على انه تتعاون الدول لملاحقة الخارجين على القانون والنظام والمطلوبين من الدول الأطراف أيا كانت جنسياتهم، والسؤال هنا للأنظمة من الخارج على القانون ومتى يصبح المطلوب خارجا على القانون؟ وهل تتماثل النظم في مجلس التعاون لكي نحدد معيار الخروج؟ وتابع: وفي الكويت يبقى هناك حد أدنى لهذه الضمانات اننا نحاكم بجلسة علنية والذي يفصل قاض نعلم تأهيله الفني ويحضر محامون وهناك رقابة من الرأي العام، لكن هل تتم هذه الإجراءات في دول مجلس التعاون الأخرى؟.

واكد أن الخطورة تكمن في أن كل الضمانات متاحة في القانون الكويتي وغير متاحة لباقي شعوب دول الخليج، ونحن نعلم ان هناك أشخاصا معتقلين في دول مجلس التعاون لسنوات من دون محاكمات عادلة وهي حقيقة مثبتة وفق تقارير دولية، وهذا الأمر مختلف وهناك حد أدنى من الضمانات، فالاعتقالات نعلم بها سواء كانت شرعية أو غير شرعية وهناك رقابة على السلطة القضائية من الرأي العام كما فيه امكانية لمراقبة الإجراءات القضائية ونقد أعمال السلطات بما فيها السلطة القضائية.

وأضاف: إذا اردنا أن نبرم اتفاقية فيجب ان تتم ضمنا لمعايير الحد الادنى في الكويت أي طبقا لضمانات القانون الكويتي، والاتفاق ان تم بغير هذه الطريقة فإنه يعتبر مجازفة بكل الضمانات المجودة في الوثيقة الدستورية .

وبين ان وزير الخارجية لم يقنع الرأي العام في هذه الاتفاقية، فالمواطن الكويتي وفقا للمعايير المطاطة في الاتفاقية من الممكن ان يقبض عليه في أي دولة خليجية ويطلب تسليمه لأي دولة أخرى في مجلس التعاون، إذن ما الضمانات المتاحة للمواطن أمام الهيئات القضائية إذا افترضنا اصلا انها هيئات قضائية؟، مشيرا الى ان هذه الاتفاقية تتعارض مع الدستور وطبيعة المجتمع الكويتي.

واضاف: هل يريد وزير الخارجية ان يدخل الشعب الكويتي في مجازفة مع أنظمة لا تمنح مواطنيها المحاكمات العادلة، فيكف تمنحها لمواطني دول أخرى. واشار الى ان من ضمن اهداف الاتفاقية هو تضييق هامش الحرية وتداول الآراء وخلق حالة رعب بين الاوساط الاجتماعية اي يكون ملاحقا دون ضمانات قضائية، فالقانون الدولي واضح وينص على ان قضية الحريات ليست شأنا داخليا وهي حق للفرد.

الحويلة يطالب بسرعة طرح طريق الوفرة 306

د.محمد الحويلة

نطالب كل الجهات المعنية بالقيام بواجبها تجاه مدينة صباح الأحمد وتنفيذ مطالب السكان

طالب النائب د.محمد الحويلة وزير الاشغال بسرعة طرح مشروع طريق الوفرة 306 وذلك لجهوزية الطريق من حيث الدراسات والموافقات من جميع الجهات المعنية وخاصة البلدية وايضا ادارة الوثائق والعقود بالاشغال، مستغربا تأخر الوزارة في تنفيذ هذا المشروع والذي تعددت اسباب الحوادث والوفيات عليه واجتمعت كلها على حياة المواطنين والمقيمين، متسائلا ما اسباب تأخير المشروع بعد جميع الموافقات التي تمت حيث كان مقرر طرح المشروع في شهر يناير الماضي؟

وتابع قائلا: فنطالب وزير الاشغال بالاستعجال والتحرك بشكل عاجل للانتهاء بتنفيذ المشروع في اسرع وقت وان يكون مطابقا للمواصفات والقياسات المطلوبة وتزويده بجميع الخدمات لخدمة مرتادي هذا الطريق من سكان مدينة صباح الاحمد وكذلك شركات النفط والقطاع الخاص ومرتادي المزارع والبر وغيرهم.

وفي هذا الصدد، جدد الحويلة مطالبته كل الجهات المعنية للقيام بواجبها تجاه مدينة صباح الاحمد وسرعة تنفيذ مطالب سكان المدينة وتسهيل جميع الاجراءات امامهم، والانتهاء وبشكل كامل من البنية التحتية للمدينة وتنفيذ جميع الخدمات والمرافق العامة (المستشفى ومراكز صحية اولية وانشاء الجامعة والمعاهد ومخفر وانشاء ناد رياضي ومراكز للشباب ومكتبة عامة وصالات افراح ومركز للحكومة مول وحدائق وزارة وتجميل طرق المدينة).

ودعا الحويلة الى الاستعجال بايصال التيار الكهربائي، وسرعة الانتهاء من المحطات الكهربائية ،للمدينة مثمنا قرار وزارة الكهرباء والماء فتح باب التراخيص لايصال التيار الكهربائي لقسائم مدينة صباح الاحمد، معتبرا انها خطوة في الاتجاه الصحيح.

واشاد الحويلة بتعاون رئيس مجلس الوزراء سمو الشيخ جابر المبارك الذي وعد مشكورا بالايعاز للجهات المعنية بالاستعجال في تفنيذ جميع المشاريع التي تخدم مدينة صباح الاحمد واهلها وهذا ما نطمح له من تعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية بما يحقق ما يخدم الكويت واهلها.

وتابع الحويلة: انه من المتوقع لمدينة صباح الاحمد مع التوسع العمراني حولها في المستقبل ان تكون احدى محافظات الدولة لذلك يفترض ان يرسم لها كل الاحتياجات المستقبلية والخدمات وذلك لان المدينة تعد من اكبر المشاريع الاسكانية بمساحة اجمالية تبلغ نحو 3 الاف و500 هكتار وكما هو معروف فإن الهكتار يعادل عشرة آلاف متر مربع وتستوعب ما يزيد عن 125 الف نسمة. فتعد المدينة من حيث الحجم الجغرافي بحجم مدينة الكويت وربما اكبر قليلا، وان نضع في الاعتبار نموذج محافظة مبارك الكبير التي ما زالت تفتقد الكثير من مرافقها ومقوماتها كالمستشفى والجامعات والمعاهد وغيرها.

وطالب الحويلة بالانتهاء وبشكل سريع من مناقصة اعمدة الانارة للشوارع الرئيسية، والاسراع في توزيع بيوت الحكومة فعليا، وطرح اراضي المحور الخدمي الربحي (التجاري) وسرعة تسليم اراضي الجهات الحكومية في المحور الخدمي، مشيرا الى ضرورة تشكيل لجنة من الجهات المختصة تتابع عن كثب المشاريع وكل ما يخص المدينة، وايضا متابعة المشاريع الاخرى التي انشئت حديثا او قيد الانشاء او المزمع القيام بها خلال المرحلة المقبلة.

واختتم الحويلة بانه سيظل يتابع هذه القضية، وذلك بالتنسيق المستمر بينه وبين رئيس اللجنة التطوعية لمدينة صباح الاحمد الاخ تركي العصيمي والاخوة في اللجنة وتبني ومتابعة جميع المقترحات والمشاكل الخاصة بالمدينة حتى يتم تنفيذ جميع المطالب.